

الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في معترك السياسة الدولية

لمحة من واشنطن (١٣٦٩-١٣٩١ هـ / ١٩٥٠-١٩٧١م) (*)

هيلموت هايشر (**)

ترجمة: أ. محمد وهبي شحاته

مركز البحوث - معهد الإدارة العامة

يهدف هذا المقال إلى رسم صورة للملك فيصل كما صورتها سجلات الإدارات المختلفة التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. هذه السجلات التي أتيح لي الاطلاع عليها هي في العادة حصاد لقاءات مع رؤساء الدول ووزرائهم خلال مناسبات رسمية. وعلى الرغم من أن هذه اللقاءات كانت تأخذ طابع المراسم الاحتفالية واللباقة الدبلوماسية، إلا أنها لم تخلُ في العادة من لمسة تتعكس فيها الشخصية والعاطفة، وهذا ما يدفعنا للقول بأننا لا ننظر إلى صورة الملك فيصل هذه من مرآة أمريكية، فما من شك في أن الوثائق التي بين أيدينا تضم آراء واضحة للإدارات المختلفة

(*) ترجمت هذه المقالة من اللغة الإنجليزية مع شيء من الاختصار

ليتناسب مع الصفحات المحددة للمقالات في هذا العدد.

(**) أستاذ التاريخ في جامعة هامبورج - ألمانيا.

في واشنطن تجاه الملك فيصل والمجتمع السعودي. ومن الناحية الأخرى، فإن الحقيقة التي لا مرأى فيها هي أن الحضور الشخصي وقوة البيان التي أظهرها الملك فيصل في تلك اللقاءات تدفع بمصداقيته إلى الصدارة. ولما كانت الموضوعات المدرجة على جدول أعماله السياسية لمثل تلك الزيارات الرسمية تغطي نطاقات واسعة إلى حد ما، فإن الصورة تلقي الضوء على شخصية الملك فيصل وظهوره في المناسبات العامة، وروح اللطافة والحنكة السياسية التي تمتع بها، وكذا دبلوماسيته والتزامه بالانخراط في ميدان سياسة الشرق الأوسط وكذا العلاقات الدولية بوجه عام. ولأن عام ١٩٦٦م (١٣٨٦هـ) يبدو لي عامًا ذا أهمية خاصة في تقييم الإرث السياسي للملك فيصل في الشرق الأوسط؛ فقد صَوَّرَتْ زيارته لواشنطن ولقاءه بالرئيس جونسون في يناير من ذلك العام على نحو اتسم بالشمولية، في حين جاء تناول لقاءات الملك فيصل الشخصية بهاري ترومان، ودوايت آيزنهاور، وجون كينيدي، وأخيرًا - ولمرتين - ريتشارد نيكسون، تناولاً مقتضباً^(١).

(١) مصادر هذا المقال لم يتم تجميعها بشكل منتظم في الحقيقة، بل وقعت في يدي عندما كنت بصدد القيام بمشروع حول موضوع آخر لكنه مرتبط به أيضاً. انظر:

Helmut Mejcher, Sinai, 5 giugno 1967. 11 conflitto arabo-israeliano (Bologna: Società editrice il Mulino, 2000).

ومن الناحية الأخرى فإن هذا العمل ليس عملاً عشوائياً، فكما قلت آنفاً، هذه الوثائق تركز على الملامح السياسية البارزة للزيارات الرسمية للملك وولي العهد إلى واشنطن.

الدور الدبلوماسي للأمير فيصل ولقاؤه بإدارة هاري ترومان في مارس ١٩٥٠م (جمادى الأولى ١٣٦٩هـ):

في عام ١٩٤٥م (١٣٦٤هـ) عندما كان الأمير فيصل وزيراً للخارجية، وكان حينها يناهز التاسعة والثلاثين من عمره، مثل بلاده في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، حيث كان من بين القلائل الذين بقوا على قيد الحياة ممن حضروا مؤتمر فرساي للسلام في أعقاب الحرب العالمية الأولى^(٢). وقد اختاره والده الملك عبدالعزيز وهو في سن مبكرة جداً ليكون خبير المملكة للشؤون الخارجية، وبتوليته منصب نائب الملك على الحجاز في عام ١٩٢٦م (١٣٤٤هـ)، انطلق الأمير الشاب يرتاد أروقة الساحة الدولية. وبعد مرور ستة أعوام عينه والده وزيراً للخارجية، فشرع الأمير فيصل على الفور في جولة زار خلالها العواصم الأوروبية، حيث أجرى في برلين وبيزن ولاحاي ولندن وموسكو وباريس مفاوضات - رغم كل الصعاب التي واجهته في ذلك الحين - حول اتفاقيات تجارية واقتصادية لدعم المملكة الوليدة آنذاك^(٣).

كما قاد الأمير فيصل حملة ضد اليمن عام ١٩٣٤م (١٣٥٢هـ)، بالإضافة إلى أنه حضر - والعالم على أعتاب الحرب العالمية الثانية - المؤتمر الفلسطيني في لندن عام

(2) (Morgan /Koch) Fact Sheet: Official Visit of King Faisal. May 26, 1971. National Archives Maryland. Nixon Project.

(3) Helmut Mejcher, "Saudi Arabia's Relationship With Germany Under King Abd Al-`Aziz", ad-Dara, 12/2 (1407/198), p. 8.

١٩٣٩م (١٣٥٧هـ). وفي نهاية الحرب ترأس الوفد السعودي في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، وحضر عددًا من جلساتها الافتتاحية في نيويورك. وهناك مر بتجربة عانى فيها من جوانب الضغط السياسي المتعصب، عندما أساء الأدب معه أحد دعاة الصهيونية في وجهه، أو عندما قرر المحافظ ليندساي (Lindsay) إلغاء دعوة كان قد وجهها إليه حرصًا منه على عدم خسارة الأصوات اليهودية في الانتخابات^(٤).

وفي مارس ١٩٥٠م (جمادى الأولى ١٣٦٩هـ) وخلال لقائه وجورج ج. ماكجي (George C. McGhee) مساعد وزير الخارجية الأمريكية في الرياض - وكان أعلى مسؤول أمريكي يزور المملكة في ذلك الحين^(٥) - لإجراء محادثات واسعة حول القضايا الثنائية بين البلدين، والوضع الأمني على الصعيدين المحلي والإقليمي، أكد الأمير فيصل على مطالب الجانب السعودي بشأن العمل على تعزيز الاستقرار في المناطق المتوترة على الحدود الشرقية والشمالية؛ حيث أكد الأمير فيصل عزم بلاده على دعم استقلال سوريا. وفيما يتعلق بالشأن الإسرائيلي، لم يحاول الأمير فيصل المراوغة في

(4) David Holden and Richard Johns, The House of Saud (London: Pan Books, 1982, p. 247

(٥) زيارة جورج جي. ماكجي مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، تقرير كتبه:

J.R. Childs/ah 3/30/50. Jiddah 135 April 3, 1950. Department of State. Truman Library (Independence/Missouri) 110.15 MC/4-350 File.

تحديد موقفه؛ إذ كان يتوقع ذلك من الجانب الأميركي، فقد أعلن رفضه تقديم المساعدات المالية لإسرائيل كما أعلن رفضه لأي مساعدات تقوم بها أمريكا تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة^(٦).

واستناداً إلى سجلات هذه المحادثات، فإن إعراب جورج ج. ماكجي عن أسفه حيال فشل الولايات المتحدة في حمل

إسرائيل على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة بدا زائفاً إلى حد ما، حيث كان يحاول في

الوقت نفسه معرفة ما إذا كان بإمكان المملكة العربية السعودية إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أم لا^(٧)، وبالإضافة إلى ذلك أعرب عن رغبة واشنطن في ضرورة أن تمارس الرياض دوراً على جامعة الدول العربية.

لقد حاول الملك عبدالعزيز التحقق من إمكانية تعاون أمريكا لمساعدة المملكة العربية السعودية عسكرياً، إلا أن ماكجي لم يكن صريحاً في إجابته عن هذا التساؤل، وعلى الرغم من أنه ظل يؤكد على "أن الولايات المتحدة تضع أمن

(٦) العلاقات السعودية الأمريكية، تمت صياغتها بالسفارة الأمريكية، جدة، ١٩ مارس ١٩٥٠، ص ١٣، وانظر:

McGhee Papers Box 2. Truman Library.

(٧) خلاصة محادثات مساعد وزير الخارجية الأمريكية جورج جي. ماكجي و جلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية، ص ٢، وانظر:

Attachment to Memo From McGhee to Mr. Webb, May 8, 1950.
611.86A/5-850.. McGhee Papers Box 2. Truman Library.

المملكة على رأس اهتماماتها، وأنها ستكون على أهبة الاستعداد للقيام بعمل فوري في حال وجود ما يهدد سلامة المملكة واستقلالها"^(٨)، فقد جاء تحفظه بأن موارد الولايات المتحدة لم تكن محدودة. إذ لم يحدد أي نوع من العمل الفوري الذي ستتخذه أمريكا، كما لم يعقد أي أمل على الضمانات العسكرية المنشودة. ومن المؤكد أن البيت الأبيض كانت له أسبابه الدستورية في عدم المساس بصلاحيات الكونغرس بشأن قضايا الحرب والسلام. ومع ذلك، فإن إدارة ترومان بدت مترددة في توريط القوى الأمريكية في سياسات مجهولة في شبه الجزيرة العربية وفي منطقة الخليج، وكما ذكر جي. ريفز تشايلدز سفير واشنطن في جدة: "لقد كانت مهمتي الأساسية خلال السنوات الأربع تقريباً التي قضيتها في المملكة العربية السعودية تتلخص في تعطيل اتخاذ القرارات والإجراءات"^(٩).

ومما زاد من مخاوف الملك عبدالعزيز - وربما أيضاً الأمير فيصل - أن إدارة الرئيس ترومان كانت مذهولة تماماً أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي جراء اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي، كما كانت تساورها الشكوك حيال قدرة المملكة العربية السعودية - رغم ثروتها النفطية - في الاضطلاع بدور قوي في المنطقة بوصفها دعامة تحالفٍ أمنيٍّ في الشرق الأوسط، وكانت تخشى من أن

(٨) المرجع السابق، ص ٢.

(9) Report by J. R. Childs, p4. See footnote 4.

تكون المملكة العربية السعودية عقبة في طريقها بدلاً من أن تكون مصدر قوة. وفي ذلك الخضم كانت واشنطن قد بدأت في البحث عن نماذج لكمال أتاتورك في الشرق الأوسط لتكون - بجانب ما تتمتع به من مزايا أخرى - أداة للتوصل إلى حل توفيقي مع إسرائيل، على غرار ما حدث في عهد الجنرال السوري حسني الزعيم الذي لم يدم طويلاً^(١٠).

وحتى لم تكن مهمة ماكجي لتمثل نقطة تحول في العلاقات الأمريكية السعودية، حيث إن الوقت كان قد حان عندما توقفت أساليب المماطلة عن العمل، وقد تضمنت مجموعة التدابير الأمنية ما يلي:

١ - إبرام معاهدة صداقة وتجارة وملاحة تؤكد على عمق العلاقات.

٢ - توفير الفنيين اللازمين حسب رغبة المملكة العربية السعودية وفق برنامج هاري ترومان للدعم الفني (Point Programme IV).

٣ - تيسير الحصول على قروض من بنك التصدير والاستيراد بعد موافقة البنك.

٤ - إبرام اتفاقٍ طويل الأجل بشأن مطار الظهران الجوي.

٥ - برنامج المساعدات العسكرية في حالة اعتماد تقرير أوكيفي (O'Keefe) فعلياً، وأيضاً في حالة اعتماد

(١٠) عن هذه الحلقة وعن الاعتراض الإسرائيلي انظر:

Itamar Rabinovich, The Road Not Taken. Early Arab-Israeli Negotiations (Oxford: Oxford University Press, 1991.), pp. 96-97.

التشريع اللازم من قبل الكونجرس والخاص بتوفير الأسلحة مع سداد تكلفتها نقدياً، وإرسال بعثة عسكرية مناسبة للمساعدة في تدريب القوات السعودية^(١١).

ربما كانت هذه الخبرات المبكرة التي هي بالأحرى تجارب الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، هي التي ساعدت الأمير فيصل في تشكيل رؤيته في أن مصلحة المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الوطني لا تتحقق تلقائياً، ولا يمكن الحفاظ عليها بواسطة سندات خاصة في يد السلطة القيادية للتحالف الغربي ضد الشيوعية. وقد أشار ماكجي نفسه إلى الملك عبدالعزيز بأن النمط القديم لمعاهدات التحالف قد ولى وانقضى عهده. أما عن الأمير فيصل، فإن لقاءه بمبعوث إدارة ترومان كان من الحتمي أن يؤدي إلى اقتناعه بأن النفط في حد ذاته لن يؤدي إلى ضمانات أمنية أمريكية يمكن التعويل عليها، بل إن مصلحة الأمن الوطني سوف تتحقق بشكل أفضل إذا قام الجانب السعودي بتقييم كل إدارة رئاسية للولايات المتحدة الأمريكية تقييماً مباشراً. وهذا الذي حدا بالأمير فيصل، بوصفه رجل دولة، أن يجعل من الدبلوماسية الشخصية واحدة من أهم واجباته.

بالإضافة إلى ذلك فقد أظهر الأمير فيصل، في لقاء له مع إدارة ترومان أنه يتمتع بروح الدعابة الساخرة وسرعة البديهة وهي الأدوات التي تصنع الدبلوماسية الناجح؛ ومما يؤكد ذلك أنه حدث ذات مرة أن بادر الأمير فيصل بمجاملة

(11) Summery of Conversation from McGhee to Mr. Webb, May 8, 1950, p. 1. see footnote, 6.

الرئيس الأمريكي ترومان الذي كان يعمل ببيع الملابس في مدينة كانساس عندما كان شاباً حديث السن، حيث أعطاه الرئيس صورة موقعة منه، وتذكر القصة أنه علق عليها قائلاً بأنها نموذج لذلك الرجل العصامي الذي بنى نفسه بنفسه. وجاءت الترجمة العربية على النحو التالي: "إن فخامة الرئيس يود أن يؤكد لسموكم بأنه خلق نفسه" فأجاب الأمير فيصل "وأنا أؤكد لسيادته بأنه في هذه الحالة قد أراح الله تعالى من عناء خلقه" (١٢).

ولي العهد الأمير فيصل يلتقي والرئيس آيزنهاور في سبتمبر ١٩٥٧م (صفر ١٣٧٧هـ):

شهد عام ١٩٥٧م (١٣٧٦هـ) أول زيارة رسمية للملك سعود الذي قدم واشنطن في ٣٠ يناير (٢٩ جمادى الآخرة) من ذاك العام بهدف "إجراء محادثات مهمة حول قضايا الشرق الأوسط" (١٣). وفي حقيقة الأمر أن الملك قد لبى تلك الدعوة، التي عدها آيزنهاور أنها جاءت في وقتها؛ ليحصل على دعم الجانب السعودي للمنهج الجديد الذي سيتبعه في الشرق الأوسط، في حين جاء الملك سعود أيضاً وفي جعبته آراء ومواقف زعماء الدول العربية: مصر والأردن وسوريا الذين

(١٢) خلفية حديث دار على العشاء مع الملك فيصل، ٢١ يونيو ١٩٦٦م، ص ١، مذكرة مقدمة للرئيس، مأخوذة عن نظام ملف الشبكة، وانظر:

Walt Rostow Papers Box 8. L.B. Johnson Library (Austin/Texas).

(١٣) مذكرة إحاطة. انظر:

DDE Papers as President. International Series Box 41. Dwight D. Eisenhower Library (Abilene/Kansas).

التقى بهم مباشرة قبل أن يغادر البلاد متجهًا لأمريكا^(١٤)، ومع كل ذلك كانت أجواء حرب السويس لا تزال تلقي بظلالها عليهم.

وعلى أية حال فإن الأهداف التي سعت إدارة آيزنهاور لتحقيقها من لقاءها بالملك سعود جاءت في مذكرة إحاطة على النحو التالي:

- ١ - توضيح موقف الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة.
- ٢ - إيجاد أرضية مشتركة بين الولايات المتحدة والملك سعود للتوصل إلى سبل تحقيق ما يلي:
 - أ - الحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة.
 - ب - إقامة علاقات اقتصادية وسياسية فعالة بين الشرق الأوسط والغرب.
 - ج - بذل المزيد من الجهود لتسوية المشاكل الحرجة في المنطقة.
- ٣ - السعي لإيجاد حلول للمشاكل الجوهرية التي تكتنف العلاقات الأمريكية السعودية، وهي:
 - أ - تمديد فترة اتفاق مطار الظهران الجوي.
 - ب - تلبية مطالب السعودية في الحصول على الأسلحة على ألا يتعارض ذلك مع السلام والاستقرار في المنطقة.

(١٤) المرجع السابق.

ج - الحصول قدر الإمكان على موافقة الملك سعود على قبول المواطنين الأميركيين في بلاده دون النظر إلى العرق أو الدين^(١٥).

وبالإضافة إلى ذلك كان هناك هدفان آخران هما الوضع في اليمن وقضية المجر المعروضة أمام الأمم المتحدة. ففيما يتعلق بالشأن اليمني كانت واشنطن تأمل أن يؤثر الملك سعود على الإمام؛ لدفعه للعدول عن سياسته وتبني سياسة مختلفة إزاء الاتحاد السوفيتي، إذ كانت إدارة آيزنهاور تعتقد بأن التسليح السوفيتي لليمن وإدخال الفنيين السوفيت واتفاقيات التجارة معها قد يسفر بدرجة كبيرة عن ازدياد النفوذ السوفيتي في اليمن ومن ثم تطويق الموقف السعودي في شبه الجزيرة العربية. أما بالنسبة لدولة المجر فإن إدارة آيزنهاور كانت تأمل في "أن يدعم ممثل المملكة العربية السعودية الجهود المستقبلية للولايات المتحدة والأمم المتحدة في هذا الشأن"^(١٦).

هذا وقد كانت هناك بعض القضايا التي كان من المتوقع أن يثيرها الملك سعود على المستوى الرسمي وهي:

- ١ - العلاقات الأمريكية المصرية.
- ٢ - تقديم المساعدات للأردن.
- ٣ - انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة إلى سيناء.
- ٤ - الشأن السوري.

(١٥) مذكرة إحاطة، ص ٣. وانظر هامش ١٢.

(١٦) المرجع السابق، ص ٦.

وكانت القضايا المتوقعة مناقشتها على المستوى الدولي هي:

- ١ - قناة السويس.
- ٢ - مستقبل العلاقات العربية بالمملكة المتحدة البريطانية وفرنسا.
- ٣ - العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأوسط والغرب.
- ٤ - القضية العربية الإسرائيلية .
- ٥ - العلاقات العراقية السعودية الأمريكية.
- ٦ - العلاقات السعودية اللبنانية.
- ٧ - اتفاقية بغداد.
- ٨ - قضايا الخليج الفارسي.
- ٩ - واحة البريمي.
- ١٠ - العلاقات المصرية الأمريكية^(١٧).

جرت المحادثات الرسمية بين الملك سعود والرئيس الأمريكي آيزنهاور في ٣٠ يناير (٢٩ جمادى الآخرة) وفي ١ فبراير (٨ رجب) وكذلك في ٨ فبراير (٩ رجب). كما جرت محادثة سرية بينهما في "٣٠ يناير (٢٩ جمادى الآخرة) واستمرت من تمام الرابعة مساءً حتى الخامسة إلا الربع ولم يحضرها سوى أحد أصدقاء الملك الذي قام بالترجمة بينهما"^(١٨).

(١٧) المرجع السابق، ص٧.

(١٨) ملاحظات للرئيس على لقائه بالملك سعود، ٣٠ يناير ١٩٥٧م.

وفيما يتعلق بالمحادثات الرسمية فقد كان الوفد السعودي المصاحب لهذه المحادثات يضم الملك سعود، والأمير مساعد بن عبدالرحمن (رئيس الديوان الملكي)، والأمير فهد بن سعود (وزير الدفاع)، والشيخ يوسف ياسين (وزير الخارجية)، والشيخ محمد سرور (وزير المالية)، وخالد أبو الوليد، وجمال بك الحسيني (المستشارين الملكيين).

وكان ولي العهد الأمير فيصل أبرز من تخلفوا عن هذه المحادثات، إذ كان مريضاً آنذاك ويخضع للعلاج الطبي، فقد توجه إلى الولايات المتحدة لإجراء جراحة في نيويورك وكان من المقرر أن يلتقي بالرئيس الأمريكي آيزنهاور في ٢٣ سبتمبر (٢ جمادى الأولى). وبالطبع كان لأحاديثه السياسية مع الرئيس الأمريكي أهمية بالغة في رسم صورة الأمير فيصل في أذهاننا؛ ولذا- وبهدف المقارنة- فإن بعض ملامح المحادثات التي جرت بين الملك سعود وبين الرئيس آيزنهاور مثل محتواها الأساسي ونتائجها سوف يتم تخليصها أولاً.

وبعيداً عن الأهداف السياسية لواشنطن، فإن المنهج الذي تتبعه أمريكا في علاقتها بالملك سعود كان بلا شك متأثراً بالمفاهيم الثقافية، وربما ببعض المفاهيم النفسية، وهي المسألة التي يجدر الاستشهاد عليها من إحدى مذكرات الإحاطة التي جاء فيها: "الملك سعود هو قائد قادم من الصحراء، نشأ على التقاليد والأعراف القبلية البسيطة والواضحة، ينظر للعلاقات الدولية على أنها امتداد للعلاقات القبلية. فإذا ما كانت تربطه بأمة ما علاقات صداقة فإنه

يتحتم عليها تقديم المساعدة له عند الحاجة، فالأمة الضعيفة بحاجة لأن تجمعها علاقات صداقة بأمة قوية؛ فالدور الذي يلعبه الصديق القوي يتمثل في تقديم العون وتوفير الحماية، ومن ثم فإن عدو ذلك الصديق القوي هو أيضاً عدو الملك سعود. وقد كان الملك عبدالعزيز بن سعود، ينظر للولايات المتحدة على أنها الصديق القوي للمملكة العربية السعودية؛ ولذا فإن الرؤساء العديدين للولايات المتحدة حرصوا، من وجهة نظر الملك، على تجديد تلك العلاقات. وكان الملك يرى بأن بلاده عرضة للتهديدات الإسرائيلية من الشمال، وبريطانيا - بدرجة أقل - من الشرق والجنوب، كما كان اعتزازه بقدراته يقل أمام غيره من القادة العرب لما يعانيه جيشه من نقص شديد، بالإضافة إلى أنه كانت تساوره شكوكٌ إزاء الاتحاد السوفيتي الذي كان يناصب أميركا العداء، وهي الدولة الصديقة للمملكة العربية السعودية^(١٩).

الأجزاء المتبقية من الوثيقة لاقت نقداً بشكل جزئي، غير أن القصاصات المتبقية تسمح بالاستنتاج التالي: إنه وفقاً للتقديرات الأمريكية فإن الشغل الشاغل للملك كان تجهيز جيشه بالدبابات والطائرات، في حين كان أقل اهتماماً بمن يقوم بتشغيلها أو ما إذا كانت ستجد مقاومة أم لا. وبما أن أصدقاءه في مصر وسوريا كانوا قد حصلوا على أسلحة من الاتحاد السوفيتي، فقد كان من الطبيعي أن تمده صديقتة

(19) DDE Papers as President. International Series Box 41. Dwight D. Eisenhower Library.

الولايات المتحدة بالأسلحة، على غرار ما فعلته مع باكستان وتركيا.

وعلى الجانب الآخر كان الرئيس الأمريكي آيزنهاور يحذر أن الملك ربما - حسب معايير العرب - "يعطي للصدقة معاني وتعبيرات لفظية أكثر مما قد يعطيه إياها الزعيم الغربي الذي اعتاد أن تتحول الاتفاقيات في نهاية المطاف إلى صيغة مكتوبة"^(٢٠) وبالإضافة إلى ذلك وعلى حد قوله: "إننا أدركنا من خلال التعامل مع الملك مدى التباين بين الرؤى السعودية ورؤانا حول العديد من قضايا المنطقة"^(٢١).

وفي ضوء هذه التحفظات العامة والشغل الشاغل للملك سعود فإنه من المستغرب أن تصاغ النقاط الست الواردة في البيان الرسمي للبيت الأبيض في الإطار المعتاد للأسلوب الخطابي للدبلوماسية الأمريكية، باستثناء النقطة الخامسة والتي نصت على "تقديم المساعدات اللازمة لدعم القوات المسلحة السعودية وفق المنهج الدستوري للولايات المتحدة"^(٢٢) وكذا تمديد اتفاقية مطار الظهران الجوي المبرمة في عام ١٩٥١م (١٣٧٠هـ) إلى خمس سنوات أخرى. وكما تبين فإن هذه الشروط هي المحصلة الأخيرة لتلك المحادثات المستفيضة بين الجانبين، وعلى أية حال فإن أهمية تبادل

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) المرجع السابق.

(22) The White House. Communique, February 8, 1957, p. 2. DDE Papers as President. International Series Box 41. Dwight D. Eisenhower Library.

وجهات النظر حول عدد من القضايا الأخرى، كما يتضح من النقطة السادسة، هي مسألة لا ينبغي تجاهلها، وهي التي ظلت مجهولة في ذلك الوقت، إلا أن الدليل الذي أميط اللثام عنه مؤخراً يستحق الإشارة إليه في عجالة.

كان الملك سعود متشككاً في الخطط البريطانية في الخليج وفي جنوب الجزيرة العربية، كما شعر بالاعتداء على أراضيه إثر التحرك الإيراني تجاه جزيرتين تتنازع السيطرة عليهما كل من المملكة العربية السعودية والكويت، وحاول الملك أن يبدد مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من أن سوريا على وشك الانضمام للاتحاد السوفيتي. كما أنه أعرب عن تفاؤله بأن عبدالناصر سوف يتمكن من التوصل إلى حل وسط بشأن إمكانية مرور إسرائيل من قناة السويس بعد انسحاب قواتها من سيناء وغزة، ولذا فقد اقترح عقد لقاء قمة بين الرئيسين السوري والمصري وبين الرئيس آيزنهاور، كما قد يضم هذا اللقاء رئيس الحكومة الإسرائيلية حسب كلام آيزنهاور^(٢٣). وعن وجهة نظر آيزنهاور في الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب السويس ١٩٧٦م (١٣٩٦هـ) فقد كان من المثير أن نجد من الأمريكيين من لا

(٢٣) اللقاء الرسمي بين الرئيس وجمالة ملك السعودية في غرفة مجلس الوزراء، ٣٠ يناير ١٩٥٧م. فحوى محادثة خاصة بيني - أنا الرئيس آيزنهاور - وبين الملك سعود ظهيرة الاثنين، ٣٠ يناير ١٩٥٧م (٢٤ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ)، والتي استمرت من الرابعة مساءً حتى الخامسة إلا الربع أملت هذه المذكرة من ذاكرته الرئيس آيزنهاور.

يزال يفكر في مستقبل غزة، وعن فحوى هذه المحادثة يملي آيزنهاور من ذاكرته على سكرتيه ما يلي:

"ذكر - الملك سعود - أن المصريين لن يوافقوا أبداً على تدويل قطاع غزة، حيث أكد على أن قطاع غزة عربي، وتدويله يعني أنه من المحتم أن يكون قد احتل جزئياً من قبل أعداء عرب آخرين، ومن هنا تولد لدي الانطباع بأن الملك يتبنى الموقف المصري تماماً تجاه هذه المسألة. فأجبت - أنا آيزنهاور - بأنه إذا رفض الجانب الإسرائيلي تسليم قطاع غزة، ورفض المصريون السماح حتى لقوة دولية باحتلالها، فإننا نكون بذلك قد وصلنا إلى طريق مسدود، وأن أي أمل في تهدئة التوتر العربي الإسرائيلي سيكون حينها قد ذهب أدراج الرياح"^(٢٤).

وعندما قدم ولي العهد الأمير فيصل إلى واشنطن في ٢٣ سبتمبر (٢ ذي الحجة) من العام نفسه كان الرئيس آيزنهاور قد تكونت لديه فكرة عن القضايا التي من المتوقع أن يثيرها الأمير فيصل، ومن الواضح أن زيارة الأمير فيصل للبيت الأبيض لم تكن مجرد مجاملة دبلوماسية كما هو ملاحظ من مذكرة الإحاطة التي جاء فيها: "كان ولي العهد بعيداً عن المملكة العربية السعودية منذ شهر يوليو، ومن ثم فهو بعيد عن مسرح الأحداث. وإننا على يقين بأن إعادة النظر في تفكيرنا الحالي تجاهه سوف يكون أمراً مهماً على أية حال، حيث سيعاود أدراجه الشهر التالي ليستأنف دوره الفعال في شؤون المملكة العربية السعودية، كما أن ظروفه الصحية التي

تحسنت سوف تجعله أكثر فعالية مما كان عليه في السنوات السابقة" (٢٥).

ووفقاً لما جاء في المذكرة الخاصة بتلك المحادثات فإنه يبدو أن القضايا التي كان يتوقع آيزنهاور إثارتها لم تتم مناقشتها جميعاً، حيث كانت تضم هذه القائمة الشأن السوري، وخليج العقبة، والشأن الإسرائيلي، وعمان، وشحنات الأسلحة القادمة من الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية، والعلاقات السعودية البريطانية، وكذا الشأن اليمني. وقد تمت مناقشة هذه القضايا باستثناء الشأن العماني، والعلاقات السعودية البريطانية، واليمن، بل زاد على تلك القضايا التي أثّرت في هذا اللقاء مسألة رغبة المملكة العربية السعودية في الانضمام للبنك الدولي للتعمير والتنمية. ومن المؤشرات التي تدل على الحاجة الملحة والأولويات الإستراتيجية لوزارة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أن نصّح آيزنهاور بتوضيح موقفه من الشأن السوري حتى ولو لم يُثّر الأمير فيصل هذه المسألة؛ ومن ثم فقد استهل آيزنهاور حديثه بالإعراب عن قلقه العميق إزاء المخاطر المحتملة من سيطرة الاتحاد السوفيتي على سوريا والتي سوف تتخذها الشيوعية نقطة للانطلاق والتغلغل في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وقد أعرب ولي العهد الأمير فيصل عن تفهمه للقلق الأمريكي إزاء

(٢٥) مذكرة مقدمة للرئيس، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٧م (٢٥ صفر ١٣٧٧هـ)، تحت عنوان: لقاء مع الأمير فيصل ولي عهد المملكة العربية السعودية.

الاتحاد السوفيتي وخطورة انتشار الشيوعية في أرجاء العالم إلا أنه أصر وبشكل متكرر على أن "إسرائيل -من وجهة النظر العربية- هي الخطر الوشيك" وأن قلق آيزنهاور الواضح إزاء منع أي اعتداء على أي دولة عربية "لا يحول دون حاجة العرب لإعداد العدة للذود بأنفسهم عن أراضيهم ضد أي اعتداء عليها"^(٢٦). وكان تعليق آيزنهاور بأن "الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي أجبرت القوات الإسرائيلية على الانسحاب من الأراضي المحتلة الخريف الماضي"^(٢٧) دليلاً واضحاً على أن الدول العربية، ومعهم ولي العهد السعودي، كانت قد بنت استنتاجاتها هذه على تواطؤ إسرائيل وتعاونها عسكرياً مع فرنسا وبريطانيا في حربهما على السويس، وعلى أية حال فإنه من المحتمل أن يكون الأمير فيصل قد انتابته مخاوف وشيكة أيضاً. ومن المثير للدهشة أنه استعان على إبراز هذه المخاوف بالتشبيه بإحدى الدول العربية المجاورة التي تهدده، وربما كان ذلك أسلوب الأمير فيصل الدبلوماسي: إشارة دقيقة إلى أن المملكة العربية السعودية ربما تعين عليها الاستعداد لمواجهة على الحدود الأخرى أيضاً. وعندما علق آيزنهاور على ذلك قائلاً بأن "واشنطن ماضية قدماً في إيصال الإمدادات العسكرية إلى

(٢٦) مذكرة محادثات، البيت الأبيض، واشنطن، ٢٣ سبتمبر ١٩٥٧م (٢٨ صفر ١٣٧٧هـ)، لقاء مع الأمير فيصل ولي العهد السعودي، (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية)، ١٩٥٥-١٩٥٧م، المجلد الثالث عشر (واشنطن ١٩٨٨م)، ص ٥٠٧.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٥٠٦.

الدول العربية وأن ذلك له أولوية قصوى. قال الأمير فيصل مبتسماً: إنه ينبغي علينا (نحن الولايات المتحدة) أن نقوم بما هو أفضل من ذلك" (٢٨).

بالإضافة إلى ما سبق فقد اشتملت الوثائق على إشارات تفيد بأن الأمير فيصل ربما عقد لقاءات منفصلة بوزير الدولة جون فوستر دالس (John Foster Dulles)، فهناك على الأقل صورة تجمعهما أثناء تلك الزيارة (٢٩)، وربما حدث أثناء واحدة من تلك المناسبات التي جرت في أواخر عام ١٩٥٧م (١٣٧٧هـ) أن أحد كبار المسؤولين في الولايات المتحدة - ممن كان على دراية بأن "الأمير فيصل كان قائد لواء ذات مرة، وقد استخدم وحدات عسكرية مزودة بأسلحة آلية لأول مرة ضد أعداء أبيه في اليمن عام ١٩٣٣م (١٣٥٢هـ) - سألته عن تلك الحادثة، فأجاب الأمير فيصل بطريقة جافة أنه كان في اليمن ذات مرة "ولكنه لم يجد متسعاً من الوقت لمشاهدة معالم المدينة" (٣٠).

(٢٨) المرجع السابق، ص ٥٠٧.

(29) Holden and Johns, House, p. 173 opposite.

(٣٠) خلفية حوار غداء مع الملك فيصل، ٢١ يونيو ١٩٦٦م (٣ ربيع الآخر ١٣٨٦هـ)، انظر هامش ١١.

هل كان ولي العهد الأمير فيصل ضد عبدالناصر؟ السياسة الجديدة لإدارة الرئيس كينيدي في الشرق الأوسط، أكتوبر ١٩٦٢م (جمادى الأولى ١٣٨٢هـ)؛

كانت اليمن على رأس جدول الأعمال عندما التقى ولي العهد الأمير فيصل والرئيس الأمريكي جون إف كينيدي (John F. Kennedy) في واشنطن، بعد مرور خمس سنوات، إذ كان ذلك في ٤ أكتوبر ١٩٦٢م (٦ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ). وقبل ذلك وفي شهر فبراير من العام نفسه توجه الملك سعود إلى البيت الأبيض في زيارة رسمية، حيث استجابت إدارة حكومة الرئيس كينيدي إلى المطالب الثلاثة الرئيسة التي تقدم بها الملك سعود وهي: "١- الحصول على قرض قيمته (١٣,٥) مليون دولار لشراء الأسلحة، ٢- تزويده بثلاثة أجهزة بث إذاعي، ٣- إيفاد فريق مسح اقتصادي للمملكة" (٣١). ذلك بالإضافة إلى مطلب آخر بشأن تمديد فترة بعثة التدريب العسكري وهو ما استجابت له إدارة كينيدي، وإلى جانب ذلك أعربت إدارة كينيدي عن استعدادها "لبيع مقاتلة جديدة وهي إف ٥ (F-5A) للمملكة وتوفير المزيد من الخبراء في ميادين مختلفة" (٣٢).

(٣١) مذكرة مقدمة للرئيس من آر. دابليو. كומר R. W. Komer، ٤ أكتوبر ١٩٦٢، ص ٢.

NS-Files Countries Saudi Arabia. Faisal Briefing Book. Box 158.

J.F. Kennedy Library (Boston/Mass).

(٣٢) المرجع السابق.

من ناحية أخرى فقد سارت أحداث شبه الجزيرة العربية خلال ذلك العام إلى منعطف خطير، إذ ساد البلاد حالة من الاضطراب السياسي منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي وكان ذلك في شمال اليمن. واتخذ هذا الاضطراب السياسي منذ بداية الستينيات الميلادية من ذلك القرن، طابعاً يميل إلى المواجهة العسكرية بصورة أكبر، وكانت الدعاية الناصرية هي أحد عوامل التحريض على ذلك. وقد أدى هذا الاضطراب السياسي في نهاية المطاف إلى انقلاب في ٢٦ سبتمبر (٢٧ ربيع الآخر)، وعلى إثر ذلك اندلعت حرب أهلية طويلة الأمد بين الملكيين والجمهوريين. ومن المؤكد أن المملكة العربية السعودية، على خلفية تورط عبدالناصر، لم تعد تنظر إلى هذه الأحداث التي تجري عبر حدودها على أنها شؤون داخلية لبلد مجاور^(٣٣).

وأثناء الانقلاب حدث أن كان ولي العهد الأمير فيصل يحضر اللقاء السنوي للجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك، فأدرك على الفور آثار ذلك الانقلاب الخطيرة على بلاده.

وكانت المفارقة في العلاقات الأمريكية السعودية تكمن في أن ذلك النمو المثير في العلاقات السعودية المصرية تزامن مع تغير كامل ومفاجئ في العلاقات المصرية الأمريكية. وفي حين أطلقت إدارة الرئيس آيزنهاور، بعد أن خاب أملها مرات

(٣٣) سعيد باديب، الصراع العربي السعودي على شمال اليمن، ١٩٦٢-١٩٧٠م (باولدر: مطابع وست فيو، ١٩٨٦م).

عديدة مع عبدالناصر، شرارة البدء "لمشروع أوميغا" الذي لم تكن له جدوى على الإطلاق - والذي يهدف إلى عزل القيادة المصرية في منطقة الشرق الأوسط - نجد الرئيس كينيدي وقد عكف على وضع استراتيجيات لاستقطاب قادة العالم الثالث ممن يعدون رموزاً للتطور الاجتماعي والتمدد السياسي ليدوروا في فلك العالم الغربي^(٣٤).

وتمهيداً للقاء الرئيس الأمريكي كينيدي بولي العهد الأمير فيصل، فقد جاء موجز التقرير الذي أعده موظفو البيت الأبيض بتوقعات حول موقف الأمير فيصل من العلاقات السعودية المصرية، وكانت على النحو التالي:

١ - تتعرض المملكة العربية السعودية لهجوم شرس من قبل عبدالناصر الذي يسعى لاستعادة مكانته التي تأثرت بخسارة سوريا.

٢ - المساعدات الاقتصادية الأمريكية السخية للجمهورية العربية المتحدة تمكن لعبدالناصر البقاء في السلطة؛ في حين يسعى لتدمير أصدقاء أمريكا الحقيقيين في المنطقة.

٣ - في الوقت الذي يضعف فيه موقف عبدالناصر، تبني الولايات المتحدة سياستها على الاعتقاد بأنه هو القائد الطبيعي والحتمي للمنطقة.

(34) John S. Badeau, The Middle East Remembered (Washington: The Middle East Institute, 1983), pp. 169-171.

٤ - إن المملكة العربية السعودية، بينما لا تعارض المساعدات الاقتصادية التي تقدمها أمريكا كتلك التي تحصل عليها الجمهورية العربية المتحدة؛ فإنها سوف تطلب منا استخدام هذه العصا للتأثير على عبدالناصر حتى ينتهي عن الهجوم على المملكة العربية السعودية^(٣٥).

يمكن إيجاز الاستراتيجية التي رُسمت للرئيس كينيدي في حديثه مع الأمير فيصل فيما يلي: بما أن الولايات المتحدة كانت تسعى لبناء علاقات صداقة مع كافة شعوب المنطقة - بهدف الحفاظ على استقلالها واستقرارها - فإن أية محاولة تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة ضد حكومة المملكة العربية السعودية سوف تلقى معارضة الجانب الأمريكي؛ فالمساعدات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة وتلك المساعدات التي تأتي في شكل مبيعات للفائض الزراعي من القمح بشكل أساسي مقابل العملة المصرية لا يجب تفسيرها على أنها دعم لسياسات عبدالناصر وممارساته. وعلى أية حال فإن أمريكا كانت على يقين من أن عبدالناصر سيظل في الحكم لأجل غير مسمى، وكانت سعيدة لعدم سماحه بممارسة الشيوعية في بلاده. وفي ضوء تجربتها مع الشيوعية فإن عبدالناصر لا يمكن أن يطلق عليه شيوعي، بل إن الولايات المتحدة وجدت أن عليها أن تأخذ في الحسبان أن "العناصر الشابة والمثقفة في العديد من الدول العربية

(٣٥) موجز عن الموضوع الذي قد يثيره ولي العهد الأمير فيصل ٣١،

انظر حاشية ٣١.

ينظرون إلى الجمهورية العربية المتحدة على أنها الدولة التي تسعى بإخلاص لتحقيق التقدم الاقتصادي داخلياً^(٣٦) ولذا فإن حجب المساعدات عن الجمهورية العربية المتحدة سيتيح مجدداً الفرصة أمام الاتحاد السوفيتي لاستغلال الشرق الأوسط وقد يدفع بالجمهورية العربية المتحدة إلى تبني مواقف أكثر تطرفاً على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومن ثم نجد الإرشادات الموصى بها وقد جاءت على النحو التالي: فيما يتعلق بالتأثير على عبدالناصر ليعدل عن هجومه على المملكة العربية السعودية، فإن سياسة الولايات المتحدة في هذا الشأن كانت تقضي بالتعبير عن آرائنا فيما يتعلق بالشؤون العربية الداخلية لتبقى بعيدة عن الصدام، وإذا ما تجاوزنا ذلك الحد فإن تدخلنا لن يكون غير مجدٍ فحسب بل سيكون لهذا التدخل تداعياته الخطيرة علينا. إنه يجدر بنا أن نستمر في القيام بما نقوى عليه وفقاً لسياساتنا في المنطقة حتى نشجع دول المنطقة على استعادة العلاقات الطبيعية فيما بينهم، إلا أنه مما لاشك فيه أن الأمير فيصل يتفق معنا في أن أي شيء يوحى بتدخل الولايات المتحدة في الشؤون العربية من شأنه أن يثير استياء جميع الدول العربية^(٣٧).

كانت هذه هي الخطوط الإرشادية بمعناها الأشمل، وهي على هذا النحو لا تكشف الاستراتيجية الطويلة المدى لإدارة

(٣٦) المرجع السابق، ص ١.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٢.

كينيدي تجاه عبدالناصر، بينما وُضعت هذه الاستراتيجية بأسلوب جلي واضح في موجز تقرير آخر خاص بالعلاقات السعودية المصرية. ولأنه يؤكد شكوك ولي العهد الأمير فيصل إزاء حسابات واشنطن، فإن الفقرة التالية لها من الأهمية ما يجعلنا نقتبس منها ما يلي: "في حين أننا نظهر تعاطفنا مع الموقف السعودي فإننا على قناعة بأن كلاً من الأسرة الملكية السعودية والقادة العرب قد تكون أضرارها أكثر من منافعها إذا حجت الولايات المتحدة مساعداتها عن الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي لن يترك لها خياراً سوى الاعتماد كلية على الاتحاد السوفيتي. إننا نأمل بهذه المساعدات أن نحول اهتمام عبدالناصر تدريجياً عن المساعي الخارجية، ليتجه إلى القضاء على المشاكل الداخلية وخاصة التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية. إننا نهدف، على المدى البعيد، إلى بناء موقف قوي تتبناه دولة رئيسة في المنطقة وأن نربط الجمهورية العربية المتحدة بالعالم الغربي بما تجنيه من ورائه"^(٣٨).

وفي الحقيقة أن إدارة كينيدي كانت لا تزال في تلك الأثناء بحاجة إلى أن تعرف أن ذلك ليس بالعمل الذي يسهل إنجازه، إذ كان جمال عبدالناصر عازماً على تصعيد الموقف، وكان خبير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي روبرت دابليو كومر Robert W. Komer - الذي يحظى بثقة كينيدي -

(٣٨) العلاقات السعودية بالجمهورية العربية المتحدة (دراسة)، انظر

هامش ٣٠.

قد توقع تصعيد عبدالناصر للموقف على وجه التحديد، إلا أنه بالرغم من ذلك نبه الرئيس الأمريكي إلى أنه لا ينبغي التورط في حرب نيابة عن حليفها السعودي^(٣٩).

الملك فيصل وإدارة الرئيس جونسون، يونيو ١٩٦٦م (صفر ١٣٨٦هـ)

فيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط فإنه يمكن وصف الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٦م (١٣٨٢-١٣٨٦هـ) بأنها فترة انحطاط وتردد باستثناء واحد؛ وهو الانتقال السلمي للسلطة في المملكة العربية السعودية.

وعلى المستوى الإقليمي فقد بدت الإطاحة بنظام عبدالكريم قاسم في بغداد عام ١٩٦٣م (١٣٨٣هـ) وكأنه تعويض لعبدالناصر عن فشله في سوريا قبل عامين. وحقيقة فإن خطط تكوين اتحاد فيدرالي يضم مصر وسوريا والعراق كانت تجري مناقشتها؛ ففي اليمن كان أنصار الملكية قد وضعوا المنهج الناصري في الموقف الدفاعي، وبدأ أن عبدالناصر قد حاول سد الفجوة بين نجاحه المتجدد في الهلال الخصيب وبين انتكاسته في شبه الجزيرة العربية باستخدام القضية الفلسطينية لحشد تأييد الدول العربية وشعوبها، وكان الكشف عن شحنات الأسلحة القادمة من ألمانيا الغربية لإسرائيل، وكذا دعوة عبدالناصر لقائد ألمانيا الغربية أولبريشت (Ulbricht) عام ١٩٦٥م (١٣٨٥هـ) قد أثارت المواجهات بين ألمانيا الغربية

والشرقية^(٤٠). كان قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية من جانب معظم الدول العربية أمراً بدا وكأنه نصر سياسي، بل إن الدول العربية اتجهت إلى تجسيد الفوضى التي خلفها الخلط بين مفهوم العروبة من جهة وآثار الاستقطاب الذي خلفته الحرب الباردة من جهة أخرى.

كان من المقرر أن تستمر زيارة الملك فيصل إلى الولايات المتحدة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يونيو (من ٢٢ إلى ٢٤ صفر)، وكان الهدف منها كما جاء في التقرير الاستراتيجي للبيت الأبيض على النحو التالي: "إن الزيارة التي قام بها الملك فيصل العام الماضي، كما كان مقترحاً من جانبنا، كانت تهدف إلى الاعتراف بالتزامنا بالصدقة الممتدة، والاستجابة إلى المؤشرات التي تدل على أن الملك فيصل كانت لديه الرغبة في التعرف على الرئيس شخصياً وتعزيز مشورتنا المتكررة له فيما يتعلق بالمضي في تطوير وإصلاح المملكة العربية السعودية وتسوية الأوضاع مع اليمن. وفي أثناء ذلك، فإن التطورات الأخيرة في الشرق الأدنى تضع العراقيل أمام تحقيقنا لهذه الأهداف وتشير كذلك القلق عند الملك فيصل"^(٤١).

(٤٠) فيما يتعلق بأزمة العلاقات المصرية الألمانية، انظر وجيه عتيق، مشاكل العلاقات الألمانية المصرية (Ägyptisch-Deutschen Beziehungen) ١٩٥٢ - ١٩٦٥م، رسالة دكتوراه (مدينة إسبن، ١٩٨٣م).

(٤١) زيارة الملك فيصل في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يونيو ١٩٦٦م، ورقة استراتيجية، أعد المسودة جي. سي. موور G.C. Moore، وحررها السفير هاري Hare (بشكل أساسي) وآخرون. (جميع العبارات المائلة في هذه الاقتباسات وما يليها من محفوظات مكتبة إل. بي. جونسون، هي كما وردت في الأصل وليس من فعل مؤلف هذا البحث).

والمشكلة التي تعين على إدارة الرئيس جونسون مواجعتها أثناء الزيارة الرسمية المرتقبة جاءت على النحو التالي: "يتعين علينا، لإنجاح الزيارة، إقناع الملك فيصل بأننا تجمعنا به صداقة حقيقية غير زائفة، وأن اهتمامنا بشؤون بلاده

اهتمام صادق، وأن احترامنا له بوصفه قائداً عريباً يأتي في المقام الأول. ومصالحنا

احترامنا للملك فيصل بوصفه قائداً عريباً يأتي في المقام الأول

التجارية والاستراتيجية في المملكة العربية السعودية تضمن ذلك، بل لا يحتاج الأمر إلى الإشارة للظروف السياسية الحالية في الشرق الأدنى - وفي الوقت ذاته لا يمكننا تضليله بالاعتقاد بأننا بذلك نقدم له شيكاً على بياض لدعم كل ما يقوم به في المنطقة - وبدون أن نزيد من قلقه، يتعين علينا السعي لإقناعه بمنطقية تجنب الاستقطاب وشرعية تعاونه وتعاوننا مع كافة دول المنطقة لما فيه صالحه هو" (٤٢).

إن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمنع الاستقطاب في الشرق الأوسط كان يعلن عنها بشكل متكرر في كافة التقارير الخاصة بوايتهول (Whithall) (مقر مكاتب الحكومة البريطانية)، ولكن كان هناك قلق ملحوظ من تطور الأوضاع في اليمن. لقد بدا الملك فيصل في نظر الولايات المتحدة صلباً بشكل لا مبرر له في إصراره على تسوية الأوضاع بشروطه الخاصة، على الرغم من أن عبدالناصر هو الذي تحمل القسط الأكبر من اللوم لفشله في التوصل إلى حل للأزمة، رغم اتفاقيات التسوية التي أبرمها مع الملك فيصل

(٤٢) المرجع السابق، ورقة إستراتيجية، ص ٣.

في عام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥م الموافق (١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥هـ)، وكما أبلغ جونسون، فإن "الجوانب العامة للزيارة، في هذا الإطار، تحتل أهمية أكبر من المعتاد" ^(٤٣) وذلك على النحو الذي ربما أشيع في الشرق الأدنى من أن الولايات المتحدة الأمريكية "ستعاني من الأحداث التي تنطوي على إقرار واضح لمفهوم التضامن الإسلامي الذي نادى به الملك فيصل، أو قبولنا له ناطقاً باسم كتلة الدول العربية" ^(٤٤) وبدلاً من ذلك فإنه يجب على جونسون أن يحث الملك فيصل على إظهار "المرونة، والمضي في التفاوض مع عبدالناصر وتجنب إثارة المشاكل"، ويجب أن يضع الملك نصب عينيه أن دعمه لأنصار الملكية لن يترك أمام العديد من اليمينيين المعارضين للسياسة المصرية خياراً سوى الاستمرار في الاعتماد على الجمهورية العربية المتحدة لأنهم يشعرون أن الملك فيصل يعارض تطلعاتهم الوطنية الداخلية ^(٤٥).

وفي هذا السياق كان برنامج الملك فيصل الإصلاحية للمملكة العربية السعودية الذي بدأه في نوفمبر عام ١٩٦٢م (جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ) قد لاقى ترحيباً بوصفه مثلاً جيداً وخطوة على المسار الصحيح، ومما لاشك فيه أنه لم يكن هناك ما يدعو الملك فيصل للقلق على صورته في البيت الأبيض، وكما ذكر ليندون باينز (Lyndon Baines) ذلك

(٤٣) المرجع السابق، ص ٢.

(٤٤) المرجع السابق.

(٤٥) المرجع السابق، ص ٥.

السياسي النشط - والفظ في بعض الأحيان - عن "الجوانب الشخصية" للملك فيصل:

"الملك فيصل شخصية عالمية واسعة الاطلاع بصورة أكبر مما قد توحى به ثيابه ولحيته... فهو جيد في المحادثة الإنجليزية، ولكنه يستعين ب مترجم في المناقشات المهمة، هذا وتركز اهتماماته الجوهرية في التعليم والتنمية الاجتماعية لبلاده، بالإضافة إلى أنه ربما يجد متعة في الاستماع إلى الرئيس جونسون وهو يستخدم خلال محادثاته غير الرسمية لكثرة جنوب غرب الولايات المتحدة وهي منطقة تشبه إلى حد ما المملكة العربية السعودية"^(٤٦).

هذه المسودات تم نسخها على يد السفير ريموند أ. هاري وهيرمان إف. إليتس (Raymond A. Hare and Hermann F. Elits) وهما من كبار الدبلوماسيين في واشنطن للشرق الأوسط.

إن السطور التالية تلقي الضوء على العناصر الأساسية الأخرى المكونة للسياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية والقضايا المتعلقة بالعلاقات السعودية الأمريكية، كما كانت تنظر إليها إدارة جونسون، ففي بعض الحالات كان الرئيس جونسون والملك فيصل يطيلان الحديث حول النقاط التي سبق الحديث عنها. وفيما يتعلق بنظرة الولايات المتحدة للشرق الأدنى فإن الخطر الأعظم كان يكمن "في الاستقطاب

(٤٦) زيارة الملك فيصل في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يونيو ١٩٦٦م، ورقة إستراتيجية.

المحتمل للمنطقة، سواء كان ذلك على أساس أيديولوجية دينية أو سياسية، إلى كتلة محافظة وأخرى متشددة"^(٤٧) وحتى تتمكن الولايات المتحدة من الحد من انتشار النفوذ الشيوعي، فإنه كان عليها أن تمارس سياسة الحذر الشديد لمنع النزاعات في المنطقة والحد من فرص إسهامها في تكوين كتل شرقية وأخرى غربية، ونظراً لما تتمتع به العلاقات السعودية الأمريكية من أهمية كبرى فإنه يجب على الولايات المتحدة اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الوقائية لمنع الإساءة للملك فيصل من خلال الوسائل الإعلامية "والتي تطلقها الجمهورية العربية المتحدة وسوريا"^(٤٨). وعلى العموم، فقد رأت واشنطن أن علاقاتها مع مصر تمر بفترة عصيبة، ولذا فإن إدارة واشنطن قبل عام من حرب يونيو ١٩٦٧م (جمادى الآخرة ١٣٩٦هـ) كانت "تبحث بنشاط مدى مستقبل مساعداتها للجمهورية العربية المتحدة، آخذة في الاهتمام ما يقوم به عبدالناصر على مختلف الأصعدة، ومن ذلك علاقته بالمملكة العربية السعودية"^(٤٩).

وللمرة الثانية تأخذ الأحداث في اليمن أهمية خاصة، إذ كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه اليمن جزءاً لا يتجزأ من سياستها في الشرق الأدنى. وكما جرى تأكيدها في إحدى

(٤٧) زيارة الملك فيصل في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يونيو ١٩٦٦م، النقاط التي دار حولها حديث الرئيس، نظرة الولايات المتحدة للشرق الأدنى، مكتبة إل. بي. جونسون.

(٤٨) زيارة الملك فيصل، العلاقات الأمريكية مع الجمهورية العربية المتحدة.

(٤٩) المرجع السابق.

المذكرات: "جاء اعترافنا بجمهورية اليمن العربية بعد أن اكتشفنا أن لها سيطرة فعلية على الجزء الأكبر من البلاد"^(٥٠). وقد استمر الحديث في المذكرة ليتناول الخلاف بين الملك فيصل وعبد الناصر على اليمن، حيث أوردت ملاحظة بوجوب أخذ الحيطة جاء فيها: "في حالة عدم إثارة القلاقل من جانب عبد الناصر، فإننا نشكك في عزمه على مهاجمة الأراضي السعودية، ولذا فإن سياسة الملك فيصل في التضيق على أنصار الملكية والحيلولة دون قيامهم بأعمال عدائية استفزازية واستئناف وصول الأسلحة إليها، تعزز مناخ التوصل إلى تسوية سلمية. إن أي تغيير لهذه السياسات من شأنه أن يصعب علينا تقديم المساعدات إلى المملكة العربية السعودية في حالة ما إذا تعرضت للتهديد".

كانت هذه مجرد إشارة إلى أن الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على الملك فيصل ربما كان لإقناعه بمسايرة استراتيجيتها الشاملة في الشرق الأوسط، وما من شك في أن إدارة الرئيس جونسون كانت تقدر قلق الملك فيصل من إقحام عبد الناصر نفسه في شؤون شبه الجزيرة العربية. وفي السياق نفسه خلصت المذكرة بشأن اليمن إلى ما يلي: "إننا ندرك أن الملك فيصل، مثلنا تمامًا، كانت له تجارب مثبطة مع عبد الناصر بشأن محاولة التوصل إلى تسوية سلمية للأوضاع. ولكن - وفي سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الحد من المكاسب الشيوعية في المنطقة - فإننا نحث الملك فيصل على ممارسة ضبط النفس، والمرونة

والاعتدال والاستفادة من كافة الفرص لاستئناف حوارهم مع عبدالناصر^(٥١) ومن المؤكد أن قلق الملك فيصل من خطر التعديات الشيوعية على الشرق الأوسط لم يكن بأقل من قلق إدارة الرئيس جونسون، وفي الحقيقة كان الملك قد بعث بأخيه الأمير سلطان بن عبدالعزيز في أوائل شهر فبراير لمقابلة الرئيس الأمريكي "للإعراب عن قلقه الذي كنا (نحن الولايات المتحدة الأمريكية) نشاركه إياه إزاء محاولات القوى الشيوعية في بسط نفوذها على الشرق الأوسط"^(٥٢)، وحول هذه المسألة فإنه يجدر بنا الاستشهاد بعبارات مطولة من المذكرة الخاصة بشأن الخطر الشيوعي على الشرق الأدنى:

١ - يكمن الخطر الرئيس للقوى الشيوعية في محاولاتها الرامية إلى اعتبار نفسها البطل الأوحده للحركات الشعبية التي تهدف إلى التحديث الاجتماعي والسياسي، بينما تضع الغرب وحلفاءه في دور الدعاة إلى الإبقاء على الوضع الراهن والمعارضين لتطلعات الشعوب، وهذا هو الخطر الرئيس الذي يهدد قيام عالم حر.

٢ - إن الرد الوحيد الفعال على هذا الخطر يكون في البرهنة العملية على أن الدول الملتزمة بتحقيق التنمية الحرة تمثل في الحقيقة الأمل في تحقيق التطلعات الفردية نحو الحرية وصيانة الكرامة وتحقيق التنمية. إن الطريق الذي خطه صاحب الجلالة في تقريره لعام

(٥١) المرجع السابق.

(٥٢) زيارة الملك فيصل، الخطر الشيوعي على الشرق الأوسط.

١٩٦٢م (١٣٨١هـ) الخاص بالتدابير الإصلاحية من شأنه تحقيق تلك الأهداف، وذلك ما يجعلنا نقدم له الدعم المطلق^(٥٣).

وتشير المذكرة التالية إلى الاقتراحات الأمريكية بشأن المساعدات السعودية للمناطق الواقعة في جنوب الجزيرة العربية والخليج العربي، حيث أعربت المملكة عن قلقها بشأن مستقبل عدن الواقعة في جنوب المملكة بعد استقلالها إثر انسحاب القوات البريطانية منها عام ١٩٦٨م (١٣٨٨هـ). وبناءً عليه فقد أوصت واشنطن "بضرورة إقامة نظام ذي قاعدة عريضة له جدواه الاقتصادية في غضون العامين المقبلين، حتى لو تطلب ذلك تجنب التعامل مع حالة عدم الاستقرار في المنطقة، بل والصراعات المدنية التي تؤدي إلى تفاقم حالة التوتر بين الدول العربية وزيادة فرص استغلال الشيوعية لها"^(٥٤)، وكما كانت تتوقع إدارة الرئيس الأمريكي جونسون أن الملك فيصل سوف ينظر بعين العطف إلى المساعدات الاقتصادية إلى تلك الحكومة "سواء بصورة مباشرة" أو ربما من خلال تكوين مجموعة متعددة الأطراف (كالبנק الدولي، والمصرف العربي للتنمية) ليتضمن ذلك حصول تلك الحكومة على المساعدة من جميع الدول المعنية في المنطقة. وفيما يتعلق بالخليج العربي، فإن الولايات المتحدة سوف تشجع المملكة العربية السعودية على التعاون

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) زيارة الملك فيصل، المساعدات السعودية للمناطق الواقعة في جنوب المملكة والخليج العربي.

مع بريطانيا العظمى والمشايخ المنعزلة على دعم التنمية السياسية والاقتصادية للمنطقة" (٥٥).

لقد تم إضافة ثلاث ملحوظات أخرى على المذكرة تحسباً لإثارة الملك فيصل لأي من هذه الموضوعات؛ فقد تناولت الملحوظة الأولى مسألة اهتمام الولايات المتحدة بأمن المملكة العربية السعودية وسلامتها، وجاء فيها تأكيد البيت الأبيض على صداقته الحميمة والقديمة مع المملكة وحرصه على سلامة أراضيها، كما تطرق الحديث أيضاً إلى "بعثة التدريب العسكرية الأمريكية ومنحة الأسلحة وطائرة إف-٨٦ للجيش السعودي، والزيارات المتكررة لسفن سلاح البحرية الأمريكي، وإيفاد إحدى المقاتلات التابعة لسرب السلاح الجوي الأمريكي في عامي ١٩٦٣م و١٩٦٤م (١٣٨٢-١٣٨٣هـ)" (٥٦). وخلصت المذكرة - وربما كانت تخيم عليها أحداث فيتنام - إلى أنه: "بينما تحول تعقيدات الأحداث العالمية دون التوصل إلى طريقة محددة يمكن من خلالها تقديم الدعم للمملكة العربية السعودية في ظروف معينة في المستقبل فإنه يمكن طمأنة جلالته الملك بأننا سوف نبذل كل ما في وسعنا وفق التوجه الأخلاقي والشرعي الذي نعمل في إطاره. إن اهتمامنا بتحقيق أمن وسلامة المملكة العربية السعودية لم يكن أبداً بأكثر أهمية مما هو عليه اليوم" (٥٧).

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) زيارة الملك فيصل، اهتمامات الولايات المتحدة بأمن السعودية وسلامة أراضيها.

(٥٧) المرجع السابق.

الملحوظة الثانية التي جاءت تحت عنوان "الموقف السوري" أشارت إلى التقارب السوفيتي مع الحكومة الجديدة بقيادة نور الدين الأتاسي؛ فقد كانت المشاعر المعادية لأمريكا في دمشق أمراً ملحوظاً، غير أن الولايات المتحدة - كما أوضحنا - ناضلت "للإبقاء، على الأقل، على هذا القدر من التواصل حتى لا تفرغ الساحة للاتحاد السوفيتي، ومن ثم تشجع على انقسام المنطقة إلى أقطاب موالية للغرب"^(٥٨).

أما الملحوظة الثالثة فكانت تتوقع أن يثير الملك فيصل قضية صفقة الطائرات التي تمت مؤخراً بين الولايات المتحدة وإسرائيل؛ ولذا فقد جاء رد الولايات المتحدة على النحو التالي:

١ - "تظل سياسة الولايات المتحدة كما هي، بمعنى تجنب أن تكون مورداً رئيساً للسلاح في الشرق الأوسط.

٢ - لا نعقد هذه الصفقات إلا في حالات استثنائية لتجنب الخلل في التوازنات العسكرية الخطيرة التي من شأنها تهديد استقرار المنطقة.

٣ - صفقات الأسلحة الأخيرة، ومنها تلك المبرمة مع السعودية، تمت في إطار هذه السياسة"^(٥٩).

وبعيداً عن هذه المذكرات الخاصة بلقاءات الرئيس جونسون الشخصية مع الملك فيصل، فقد تم إعداد العديد من أوراق العمل كالأوراق الخاصة بمواضيع النقاش

(٥٨) زيارة الملك فيصل، الموقف السوري.

(٥٩) زيارة الملك فيصل، صفقة الطائرات الحربية بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

والمعلومات الأساسية التي قدمها وزير الدولة، وفي حين أن النوع الأول منها كان يكرر الحجج الرئيسية على النحو المبين في مذكرات الرئيس، مع بعض التفصيل هنا وهناك، فإن الأوراق الخاصة بالمعلومات الأساسية تعمقت في الساحة السياسية الداخلية للمملكة العربية السعودية، ومنها إلى الوضع الاقتصادي وإنتاج النفط، ثم إلى المساعدات العسكرية الأمريكية للمملكة العربية السعودية.

**الملك فيصل يلتقي والرئيس ريتشارد نيكسون، مايو ١٩٧١م
(ربيع الأول ١٣٩١هـ):**

لم تمض خمس سنوات حتى توجه الملك فيصل في زيارة رسمية للولايات المتحدة، حيث قدم إلى واشنطن وهو في طريق عودته إلى المملكة العربية السعودية قادماً من تايوان واليابان، وخلال الحفل الترحيبي الذي جرى في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض تقدم الرئيس ريتشارد نيكسون بعبارات الترحيب المعتادة في هذه المناسبات، وكان قد سبق إخطار نيكسون بـ"ألا ينبس ببنت شفة عن لورانس الجزيرة العربية أثناء لقائه بالملك فيصل لأن "لورانس العرب هذا كان منافساً للأسرة السعودية المالكة"^(٦٠)، وربما بدا نيكسون مندهشاً

(60) (Morgan /Koch) Fact Sheet: Official Visit of King Faisal. May 26, 1971. National Archives Maryland. Nixon Project. WHCF Subject File CO Box 64.

لورانس لم يكن منافساً للملك عبدالعزيز وإنما كان دوره يتمثل في دعم الثورة العربية للشريف حسين ضد الدولة العثمانية، وذلك أثناء الحرب العالمية الأولى.

إلى حد ما عندما بادره الملك فيصل بالقول بأنه يأمل إعادة بناء العلاقات الجيدة بين الولايات المتحدة والدول العربية^(٦١)، حيث بدا الملك حزيناً ومنزعجاً من التطور المثير للأحداث في الشرق الأوسط منذ حرب يونيه ١٩٦٧م (صفر ١٣٨٧هـ). وقبل أن تقع الكارثة كانت واشنطن قد ناشدته أن يتجنب الدخول في أي شيء من شأنه تقسيم الشرق الأوسط، ولكن الكارثة كانت قد خلفت وراءها علاقات عربية أمريكية ممزقة، والأسوأ من ذلك أن إسرائيل المنتصرة قد وضعت في محور الشؤون الدبلوماسية للشرق الأوسط، وكانت بعثة جارينج (Jarring) المرهقة وخطة روجرز (Rogers) عديمة القيمة دليلين واضحين على أن الصهيونية قد فرضت قيوداً على الدبلوماسية الأمريكية، وكما لاحظت واشنطن بوست أن الملك فيصل اشتكى بمرارة من العدوان واحتلال الأرض العربية "وكذا احتلال أراضينا المقدسة وإخضاع شعب عربي"^(٦٢) وعلاوة على ذلك فقد شدد على اهتمامه الخاص بالقدس، وللأسف فإن سجلات نيكسون الأرشيفية وكذلك ذكرياته لم تذكر شيئاً بشأن المحادثات الجوهرية التي جرت خلال هذه الزيارة الرسمية، ولا تذكر هذه السجلات الأرشيفية سوى حفل الاستقبال الذي أعد لجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود. وبناءً عليه، وفي العاشرة

(٦١) المرجع السابق، قصاصة صحفية من واشنطن بوست ٢٨ مايو

١٩٧١م الموافق ٣ ربيع الآخر ١٣٩١هـ، عنوانها: الملك فيصل يعرض

معاناة العرب أمام نيكسون، كارول كيلباتريك (Carrol Kilpatrick).

(٦٢) المرجع السابق.

صباحاً، توجه الرئيس نيكسون وقرينته إلى قاعة الاحتفالات الكبرى، مصحوباً بمظاهر الحفاوة والتكريم، ليلقي عبارات الترحيب بالملك. واستمر الموكب حتى وصل إلى الرواق الذي تحيط به الأعمدة المزخرفة. وفي العاشرة ودقيقة واحدة صباحاً وصل جلالة الملك فيصل حيث عزفت الفرقة الموسيقية ابتهاجاً بقدومه ثم عزفت الأناشيد الوطنية للبلدين في العاشرة وثلاث دقائق. وكان من المقرر أن يلقي الرئيس نيكسون كلمة الترحيب في العاشرة وست دقائق^(٦٣).

هذا وسيكون من الخطأ القول بأن ذلك الجدول الزمني الضيق المخصص لهذا الجزء من الاجتماعات يشير إلى أن ذلك كان حدثاً روتينياً لم يأت بجديد يدور الحديث حوله. ولقد أعرب الملك فيصل عن قلقه إزاء مستقبل علاقة بلاده مع الولايات المتحدة، ولكن سجلات نيكسون تفيد بوجود أدلة غير مباشرة على أنه كانت هناك بعض القضايا الأخرى التي أثارها مع الملك فيصل تناولت الوضع في الخليج العربي بعد انسحاب القوات البريطانية منه، وتناولت كذلك العلاقات الإيرانية السعودية، كما تناولت أيضاً وضع استراتيجيات للوجود الأمريكي في البلدين على أسس جديدة. وطبقاً لما جاء في المذكرة التي قدمها هنري كيسنجر (Henry Kissinger) للرئيس نيكسون في ٥ سبتمبر عام ١٩٧٠م (٦ رمضان ١٣٩٠هـ) والتي جاءت مرفقة في السجلات الخاصة باجتماعات نيكسون والملك فيصل، فإن واشنطن اعتبرت أن

(٦٣) ستيفن بول Stephen Bull جدول حفل استقبال، مشروع نيكسون.

مسؤولية استقرار الخليج العربي - بعد انسحاب القوات البريطانية - تقع على عاتق كل من المملكة العربية السعودية وإيران^(٦٤).

وكان من المقرر أن يلتقي الملك فيصل والرئيس نيكسون مرة أخرى عام ١٩٧٤م (١٣٩٣هـ) ولكن اللقاء سيكون هذا المرة في جدة، هذا ويشيد نيكسون في مذكراته بالملك فيصل حيث عده "واحداً من أكثر القادة حكمة في المنطقة بأسرها"^(٦٥).

خاتمة:

على مر مراحل حياته المختلفة التي تنقل فيها بين مناصب الحكم من أمير إلى ولي عهد ثم إلى ملك للمملكة العربية السعودية، ترك الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بصمة في نفوس الجميع وسجلاً ناصعاً، حيث كان مثالا للمسلم الورع التقى الذي سار على نهج دينه ووفق أهداف المملكة العربية السعودية واهتماماتها؛ فقد كان يجمع في يديه قوى هائلة وذلك منذ بداية انطلاق ثورة أسعار النفط في أوائل السبعينيات وكذا في أعقابها، كما أنه كان يتبنى منذ بداياته سياسة الاعتدال ويعمل وفقاً لها، وتشهد المصادر المستخدمة في هذا السياق على أن الملك فيصل منذ أوائل عهده كان محل احترام العالم وتقديره لما يتمتع به من صدق في تعاملاته مع الآخرين.

(٦٤) مذكرة مقدمة للرئيس الأمريكي من هنري كيسنجر، ٥ سبتمبر ١٩٧٠م، ص ١، مشروع نيكسون.

(65) Richard Nixon, The Memories of Richard Nixon (New York: Grosset & Dunlap, 1978), p. 1012.

ومع كل ذلك كان على الملك فيصل أن يُدعن، على مضض، للقيود التي فرضتها السياسات المختلفة للإدارات الأمريكية على الشرق الأوسط. وفي معترك السياسة العالمية، كان على الملك فيصل التخلي عن فكرة استعلاء الحركة الناصرية والتصدي للأيديولوجيات الشيوعية والجمهورية، مما ألحق الضرر بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، لم يلق لجوء الملك فيصل إلى فكرة التضامن الإسلامي تأييد الولايات المتحدة الأمريكية. وكما أعلنت واشنطن، أن إيران في ظل نظام الشاه بدت أكثر استعداداً لتكون دعامة السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، ولكن التاريخ أثبت أن الملك فيصل ربما كان البديل الوحيد القابل للتطبيق والهادف إلى تحقيق التقدم في الشرق الأوسط انطلاقاً من القاعدة الثابتة للثقافة الإسلامية الصحيحة.